

مجلة مجمع اللغة العربية



النحو العربي والبنوية : اختلافها

النظري والمنهجي*

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

ومنهجية جديدة، مهمة ومفيدة بالنسبة لما كان متعارفاً عليه في الغرب قبل ظهورها. أما بالنسبة لنا، معشر العرب، فقد طرح السؤال عن إمكانية الاستفادة مما يوجد في هذا المذهب الجديد، ولاسيما ما ثبتت صحته فيه عند جميع العلماء وهو شيء حسن إذ لا بد من أن يراجع العلماء نظرياتهم ومناهجهم العلمية كلما اقتضى الحال؛ لأن سير العلم لا يتوقف عند قوم دون قوم في تاريخ البشرية، إلا أن ذلك يقتضي أيضاً أن نمنع النظر فيما نقول عنه إنه "قد ثبتت صحته" ولا نتسرع في الحكم على ذلك، بل نطيل البحث عما أدى غيرنا إلى الحكم بصحة ما يقوله البنويون أو أكثره.

أما النحو العربي الذي نقصده فهو نحو

إن الذي نقصده بالبنوية هو المذهب اللغوي العلمي الذي ظهر في أوروبا وأمريكا في بداية القرن العشرين الميلادي وتطور وبلغ أشده في نهاية الأربعينيات. وهو يدعو إلى دراسة اللغة كنظام وكنية لها وجود سابق لوجود أجزائها ومكوناتها^(١).

وقد عرف جمهور المثقفين العرب في زماننا هذا البنوية الغربية منذ عهد قريب وسبقهم بعض من أوفد إلى أوروبا للدراسات العليا في اللغة فاتفق أن كانت البنوية هي السائدة في الجامعات الأوربية آنذاك وذلك على شكل مدارس يستزعم كل مدرسة في كل بلد أستاذ كبير اشتهر ببعض الأفكار في مذهب البنوي. وقد جاءت هذه البنوية بأفكار علمية، نظرية

* ألقى هذا البحث في الجلسة التاسعة عشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والستين، يوم الأحد ٢١ من ذي القعدة سنة ١٤١٧هـ، الموافق ٣٠ من مارس (آذار) سنة ١٩٩٧م.

(١) Structuralism نقول "بنوي" كما نقول "قروي" و"تربوي" و"طهوي" وغير ذلك.

الخليل وأصحابه، أو ما وصل إليه النحو في زمانه وزمان سبوية وفي عهد أتباعهما الكبار. والسبب في ذلك أنهم هم المبدعون للنحو العربي ونظرياته الأصيلة العميقة ولم يبلغ الذين تلوهم (بعد القرن الرابع) من الإبداع والعمق ما بلغوه إلا بعض الأفاذ القلائل، مثل: السهيلي والرضي الاسترأبادي . فهؤلاء وحدهم يمثلون في اعتقادنا ، أصالة النحو العربي وروعته .

ولذلك فسنحاول أن نتبين فيما يلي ما هي الفوارق الجوهرية التي يفرق فيها النحو العربي عن البنوية، وفي الوقت نفسه ما هي القيمة العلمية لأهم ما اختصت بإخراجه كل واحدة من هاتين النظريتين . ولا بد أن نتبين قبل ذلك ما هي أهم ما اتفقت فيه البنوية مع النحو العربي إذ لا يمكن أن تتم المقاضلة بين شيئين إلا إذا اشتبها ولو بوجه .

١- بعض ما يتفق فيه النحو العربي مع اللسانيات البنوية

أ- إن لكلا العلمين موضوعًا واحدًا هو اللغة في ذاتها

تمت دراسة اللغة عند النحاة العرب والبنويين باللغة في ذاتها، ومن حيث هي أي من حيث كونها أداة للتبليغ أو التعبير عما يمكنه الإنسان، ولا تلتفت إلى ما كانت قبل أن تصير إلى ما هي عليه . فهي دراسة آنية لازمانية (سنكرونية لا ديا كرونية على حد تعبير دي سوسور) فكلاهما يتناول اللغة بالتحليل إلى أجزائها الكبرى والصغرى، وكلاهما يبحث عن كيفية تركيبها بعضها في بعض، إلا أن فضل اللسانيات الغربية على سابقاتها يكمن في اهتمامها الكبير الذي أظهرته في القرن التاسع عشر بتحول اللغات إلى لغات أخرى عبر الزمان، وذلك لم يتبلد إلى ذهن القدامى (لأسباب تاريخية محضة لا لنقص في عقولهم) ^(١) . وهو الذي يسمونه بتطور اللغات (المرور على أطوار تتحول فيها مثل الكائنات الحية) . وفضل البنوية هو أنها فتحت الباب من جديد،

(١) أهدى سبوية والأعفش بعض الملاحظات القيمة في تحول اللغة عبر الزمان (انظر كتابنا : علم اللسان العربي وعلم اللسان العام ، المقدمة) . وقد كان للتحليل أيضا نظرة ديا كرونية في أقوال كثيرة منها اشتقاقه لـ " لن " من " لا " " وأن " وليس " من " لا " و"أيس" .

وعلى أسس علمية جديدة، أيضاً للدراسة الآنية بعد أن غالى التاريخيون بحصرهم الدراسة في الواجهة التاريخية وحدها . وأفضل من هذا هو حملها الباحثين في تاريخ اللغات على أن يتبعوا تطور بُنى اللغة لا تطور جزئياتها منفردة.

إلا أن هذا الفضل الكبير جداً الذي لا يمكن إنكاره، لا بد أن يقترن التنويه به بتنويه ما أخرجه القدامى من العرب وغيرهم من النظريات العميقة وما اكتشفوه من أسرار اللغات فتوارثه الناس، ولكن مشوّهاً بعد القرن السادس الهجري فيما يخص العرب. وذلك مثل ما قاله العلماء الهنود عن لغتهم المقدسة السنسكريتية، ويقرُّ البنويون إقراراً نزيهاً بفضلهم عليهم، بل ويذهب الكثير منهم إلى أن أفكاراً كثيرة في البنية قد سبق إليها الهنود^(١). وذلك مثل التمييز الحاسم بين الصوت الدال وتأدياته المختلفة. وهذا الصوت الذي تتألف منه الوححدات الدالة هو عند أفلاطون جنس من الأصوات، فهو عنده كما قال سوسور :

كيان مجرد وليس بمادة، وقد ألحت البنية على ضرورة التمييز بين الصوت كمادة للحرف وبين الوحدة الصوتية التي هي جنس من الأصوات وبالتالي مفهوم (concept) له مميزاته . وذلك مثل مفهوم الإنسان فهو تصور لمميزاته وقد فصل ذلك أرسطو في كتبه المنطقية. وأفاد الغربيون مما ترجم إلى اللاتينية من كتب النحو العربي، ولا سيما مفهوم العمل الذي أحياه من جديد تشومسكي في أيامنا هذه .

ب- ينطلق البنويون من واقع اللغة

كظاهرة وكذلك النحاة الأولون

تريد البنية أن يُعتمد على مجموعة معينة من الخطابات، يدونها اللغويون في عين المكان الذي يعيش فيه، في زمان معين، أصحاب اللغة المراد تحليلها والبحث فيها. وأن يقتصر على هذه المدونة (Corpus) هي وحدها، فلا يجسر على تغيير شيء منها، ولا يلجأ إلى ذلك في الاستشهاد بشيء من خطابات الباحث نفسه أو جماعة غير الجماعة المعنية بتلك اللغة .

(١) نقل إلى اللغات الأوربية بعض ما كتبه في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وينجد نفس التخرج عند النحاة العرب؛ إذ لا يمكن أن يستشهد إلا بما هو ثابت لا يرد وما هو موجود في دواوين العرب التي دوّنها العلماء من الشعر والكلام المنشور والأمثال، ولا يلجأ إلى غير ذلك. فكل منهم يراعي الواقع كما هو .
ومما يترتب على ذلك هو الاعتماد الأساسي على المشاهدة والسمع لما عند العرب مع معاينة أحوال الخطاب (والشواهد في النحو ما هي إلا معطيات يستدل بها النحوي). فكل من النحاة والبنويين يجعلون المشاهد المسموع بالفعل هو مادة البحث والمنطق لكل تحليل، وقد يحاول النحاة أن يفسروا هذا الواقع بوسائل عقلية، قد لا تعرفها البنية - كما سنراه - إلا أن الرجوع إلى السماع في كل محاولاتهم هو الأساس . أما فكرة المدونة اللغوية المغلقة فهي شيء اختصت به البنية (1)

ج- دورة التخاطب (The process of communication) وظواهرها
إن اللغة أداة للتبليغ، وتلك هي أهم وظائفها. وتحاول البنية أن تفهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدئي الاقتصاد والفرق. أما الاقتصاد فهو ميل المتكلم إلى التقليل من الجهود العضلية والذاكرية، التي يبذلها في عملية التخاطب، وقد لجأ أيضاً النحاة إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر كثيرة، مثل: الحذف والإدغام والاختلاس، وتبين لهم أن بعض الحركات المحدثة للحروف إذا تتالت استثقلها الناطق، كالخروج من الضم إلى الكسر أو ككثرة تنالي الحركات المصوتة، وغير ذلك . أما الفرق فهو ضد ذلك أي ميل المتكلم إلى البيان أي إلى تبيين أغراضه للمخاطب وتخوفه من أن يلتبس كلامه عليه بكثرة الحذف والاختصار وغير ذلك .

(1) فهي ترى أن الوصف الموضوعي للغة لا يمكن أن يتم إلا بإغلاق العينة من المعطيات، وجعلها المادة الوحيدة التي يرجع إليها الباحث في تحليله واستشهاده . فوصفه ، كما يقول البنيويون، لا يخص إلا تلك العينة، وهذا في نظرنا هو موقف سلبي عقيم إذ يجب على الباحث أن يعتمد على ما جمعه هو، وعلى كل ما جمعه سابقوه مما هو ثابت بالإجماع. لأن إجماع الباحثين على صحة معطيات بعضهم هو الذي يضمن الموضوعية (ويجب ألا تغلق المدونات التي تخص اللغات غير المكتسبة بالتلقين إلا بذهاب أصحاب هذه اللغات . انظر فيما يلي):

ويعرف كل واحد ما يعيره النحاة الأولون من أهمية للتخفيف من جهة ولرفع اللبس من جهة أخرى، في تفسير ظواهر القلب والإبدال والإعلال والحذف وغير ذلك . وهو من أعظم ما أنتجه فكرهم وأهمه بالنسبة إلى التفسير العلمي .

٢- أهم ما يوجد من الفوارق بين

النحو والبنوية

- المعيارية والوصفية :

إن هذا الجانب هو أهم كثيراً من جميع الجوانب التي تخص اللغة؛ لأنه الجانب الذي تكثر فيه الأحكام الخاطئة في زماننا هذا، بل الأوهام الرهيبة عند علماء اللسان سواء منهم الغربيون أو الباحثون العرب .

إن أهم ما تفتخر به البنوية هو مذهبها الوصفي، وتعتبره المذهب الوحيد الذي يستحق أن يوصف بأنه علمي، وتغلو في ذلك أينما غلو. ويجب قبل أن نتطرق إلى ذلك أن نذكر أن النزعة الوصفية المغالية تعارض نزعتين في الحقيقة : النزعة إلى الحكم على العبارات بأنها

صواب أو خطأ؛ لأنها موافقة أو مخالفة لمعيار اجتماعي ما .

والنزعة الثانية هي محاولة تعليل الظاهرة اللغوية .

أما القول بأن التحليل العلمي للغة يقتضي امتناع الباحث عن التدخل في موضوع بحثه بالحكم على ما يدونه من المعطيات بالصواب أو الخطأ؛ فهو صحيح لا مرأى فيه؛ لأن الباحث النزيه لا يحكم على المعطيات إلا بما فيها، لا بما يعجبه فيها أو يعجب فئة قليلة جداً من المجتمع . وإن صدر منه هذا فهو تحكم محض وخروج عن العلم .

وعلى هذا فإن النحو العربي - مثل النحو التقليدي الأوربي - لا يكون إلا معيارياً إذ قد يقول أصحابه في كل مناسبة:

إن هذا حسن، وذاك قبيح. ويكون النحوي - مثل سيويه - في هذه الأحكام من أبعد الناس عن العلم الموضوعي إذ يفضل - حسب أقوالهم - معياراً على آخر.

والحق غير هذا الذي يقولونه عن النحو العربي (بالنسبة إلى سببويه وأصحابه) وذلك لأسباب منها :

١- أن معيار اللغة ظاهرة من الظواهر، وهي تخص سلوك الناطق بها، فلا يمكن أن تهدر في البحث بدعوى أن الحكم بالصواب والخطأ تحكم محض. فأين هي اللغة التي يقول عنها أصحابها كلهم: إن الصواب والخطأ اللغوي بيان عليهم، وأية لغة في الدنيا يخطيء الناطق بها عرضاً في عبارة معينة، فلا يقوم أحد من أصحابها؟ وأي لغة في الدنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأي شيء بدالة دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها؟

فكيف يمكن أن نكتفي بالوصف بجانب واحد من اللغة، وهو وحدائهما وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما يفعله الوصفيون، وتترك كيفية صياغتها

التي تضبطها الضوابط. ولماذا تهدر الوصف للضوابط التي تجعل بعض العبارات صحيحة، وعبارات أخرى لا تخصي غير صحيحة؟ وقد وقع هاهنا تخليط بين الحكم الذاتي الذي يمكن أن يصدر من الباحث وبين الحكم الصادر من الناطقين باللغة أنفسهم. فالمعيار كظاهرة يجب الاعتداد به، وهو هذا المجموع المنسجم من الضوابط التي يخضع لها بالفعل كل الناطقين أو أكثرهم. ومن هنا نفهم معنى الكثرة واهتمام النحاة الكبير بهذا المفهوم وسرى ذلك فيما يلي:

٢- أن قولهم: " هذا جيد، وذاك رديء " إنما يخص الخروج عن القياس أي الباب لا أي خروج، بل ذلك الذي يكون قليلاً جداً في استعمال الفصحاء^(١) وهم السليقيون من الناطقين. وهم لا يعتبرونه لخنا أي خروجاً مطلقاً عن العربية. فكل

(١) الفصاحة هنا هي لغوية محضة وهي صفة الناطق الذي يعرف اللغة بالسليقة لا بالتلقين ولم يتأثر ببيئة لغوية أخرى غير بيئته. ولا يعقل أن يحاول الباحث وصف لغة أو لهجة معينة، ويعتمد في ذلك على ناطقين لا يتقنون هذه اللغة إذ لا يمكن حينئذ أن يمثلوا جماعة الناطقين بها. وقد يختار الباحث أن يصف لغة إقليم معين، أو مدينة، أو حي يوجد فيه أكثر من لغة أو لهجة ومتداخلة أحياناً كثيرة، فلا يمكن أن يقول بأنه يصف إحدى هذه اللغات فقط وهي متداخلة مع غيرها. ومفهوم الفصحى عندهم هو قريب جداً مما يسميه تشومسكيو غيره: Native speaker

ما أجرى على غير وجهه " (٢٧٤/١) " أو وضع في غير موضعه " (٨/١) " ولم يستعمل أصلاً أو استعمله القليل من الناس، وتركته عامة العرب الموثوق بعريبتهم فإنهم ينعته بالقبيح أو الضعيف أو الرديء، وإن كان المستعمل منه جائزاً إذ هناك فرق عندهم بين "المستقيم القبيح" على حد تعبير سيويه (٨/١) وبين القبيح الذي لا يستقيم أبداً، ولا يجوز لأنه جمع بين شذوذه عن القياس وعدم وجوده إطلاقاً في الاستعمال. (ويكون غالباً نتيجة لعملية قياسية غير سليمة أو شيء سمع من فرد واحد أو أفراد غير موثوق بلغتهم أو برواية ضعيفة) .

وقد يكون في الاستعمال قياسان اثنان (أو أكثر) فيكون أحدهما الأصل، والآخر فرعاً عليه، مثل: لغة الحجاز في تشبيه "ما" "بليس" ولغة تميم التي تخضع لقياس آخر وهو الأصل ألا وهو الانتماء الأصلي "لما" إلى الحروف لا إلى باب الفعل الناسخ . أما إدراجها في باب النواسخ

(الجامع هنا هو دخولها على المبتدأ والخير مثل النواسخ) فليس بأصل إلا أنه وجد بكثرة في الاستعمال. وهذا يفسر أيضاً معنى قول ابن جني أن لغة تميم هنا أقيس (الخصائص ١/١٢٥) أي أقرب إلى القياس الأصلي وقول سيويه بأن اللغة الحجازية في فك الإدغام في الفعل المضاعف نحو : "أردد" هي "اللغة القديمة الجيدة" (٢/٤٢٤) لأنها جاءت على الأصل . وكذلك قوله عن عدم إمالة أهل الحجاز : "الحجازية هي اللغة الأولى القديمة" (٢/٤١) أي هي الأصل إذ الإمالة فرع لأنها تحدث عن سبب معين .

أما الفتح (عدم الإمالة) فهو أصل لأنه غير مسبب (المنظور هنا ليس هو الأصل في الزمان كما يصرح بذلك ابن جني (الخصائص ، ٢٥٦ - ١/٢٦٥) .

وأما ما يوافق القياس، أصلياً كان أم فرعياً، وكان كثيراً في الاستعمال فإن سيويه وأصحابه ينعته بأنه "عربي كثير" أو "عربي جيد" (والكتاب مفعم بهذه العبارات) (١) .

(١) وهذا يفسر معنى قوله "جيدة" في "أردد" فليس ذلك لأنها الأصل بل لأنها لم تخالف قياساً وكانت كثيرة في الاستعمال. وهذا دليل على أن سيويه لم يحاول أبداً أن يفرض لغة أهل الحجاز (أما مفهوم الأصل ومفهوم الفرع فهما من أسس المنهجية العلمية العربية كما سنراه) .

وفي ذلك درجات (جيد، وأجود، وكثير، وأكثر، وأعرف) ومهما كان، فإن سيويه وأصحابه لا يعدّون الكثير الاستعمال قبيحًا أيًا كان^(١) ويقول بأن "الشواذ كثيرة" (١/٢٧٣) أي الشواذ عن القياس . ويقول "إنما هذا الأقل (بالنسبة إلى نظائرها) نواذر تُحفظ ولا يُقاس عليها " (٢/٢١٦). ومعنى ذلك أنها عربية كثيرة وقد لا يجوز غيرها، إلا أنها قليلة في بابها أي بالنسبة إلى نظائرها ، فلا يجوز القياس عليها، وذلك مثل: "استحوذ" و"أغيل" و"باقل" من "أبقل" عوض مبقل وغير ذلك. وبالفعل لم يسمع من العرب الموثوق بلغتهم استحاذ، ومع ذلك لا يجوز أن نقول "استقوم" قياسًا على "استحوذ" إذ أكثر ما سُمع من هذا الباب هو قلب الواو . فالشاذ عن بابه غير الشاذ عن الاستعمال (استعمال عامة العرب).^(٢)

هذا ويعتقد بعض الباحثين أن كلمة "لغة" في قولهم " لغة تميم " و"لغة أهل الحجاز " " لغة هذيل " تدل عند سيويه على اللهجة بمعناها المحدث أي Dialect، وليس الأمر كذلك. فإن سيويه يريد بهذا اللفظ: الاستعمال اللغوي الخاص بجزء أو عنصر واحد من اللسان يُسمَع إما من جميع العرب أو أكثرهم، مثل قوله: "وذلك لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز " (كسر حرف المضارعة) (٢/٢٥٦) و " إنما لغة كثيرة في العرب " (١/٣١٦) وإما من جماعة معينة وذلك كلغة هذيل في جمع المعتلّ العين من فَعَلَة بفتح العين، وإعمال أهل الحجاز " ما " وعدم الهمز عندهم. فهذه كلها كفاءات في الأداء كلها جزئية، ولا تدل كلمة لغة فيها أبدًا على لهجة بأكملها. والدليل على ذلك قول الكتاب: " ذيت ففيها ثلاث لغات ... (٢/٤٨) ". وأما مَعَدٍ يَكْرِبِ ففيه

(١) وقد يكون قبيحًا في الكلام المنشور فقط، وغير قبيح في الشعر كما هو معروف مجيئه في هذا بكثرة دون ذلك.

وهذا أيضًا دليل على أن العلماء القدامى لم يخلطوا أبدًا بين النثر والشعر .

(٢) كل ذلك تناوله العلماء بالتفسير والتوضيح بكيفية رائعة، وتوسع فيه ابن جنّي كما هو معروف. وقد استغلق

هذا على الكثير من المتأخرين .

كل مناسبة أن هذه اللغات هي أوجه من وجوه العربية (Variants) أي تنوع محلي أو قبلي في استعمالهم للعربية الفصيحة (المقابلة للعامة)^(١). وأكبر دليل على ذلك هو وجود "لغات العرب" أي تلك الاستعمالات الخاصة ببعض الأقاليم بكثرة في النصوص التي تعتبر أنها جاءت باللغة المشتركة الأدبية، وهي القرآن والشعر^(٢). ويمكن أن أقول في الأخير: إن المعيار اللغوي بالنسبة للعربية هو عند النحاة الأولين مجموع الأنماط والموضوعات اللغوية والأساليب الكلامية، التي كان يستعملها عامة العرب الذين وصفوا بالفصاحة. وأما أن تكون هذه الأنماط قد تغيرت مع الزمان (من أقدم الشعراء

لغات" (٢/٥٠) أي فيه عدة كيفيات في استعمال العرب لها ولا يمكن أن تقسم كلمة "لهجة" مقامها هنا. فالكيفية الخاصة بجزء من اللسان ليست هي اللهجة كلها. وهذا الوهم هو سبب الأحكام الخاطئة التي يحكم بها بعض الباحثين على أقوال سيوييه وأصحابه. وقد ساعد ذلك أيضاً على تبني فكرة المستشرقين التي تجعل من الفصحى اللغة المشتركة الأدبية (Koiné) وتمييزها عن "لغات العرب" التي هي عندهم لهجات مغايرة في الاستعمال للغة المشتركة. ومع ذلك فلم ينص أحد من العلماء الذين شافهوا العرب الفصحاء على وجود لسان مشترك خارج عن "لغات العرب" بل أكدوا في

(١) فكيف نترك شهادة العشرات من العلماء - وفيهم الأملعي العبقرى - الذين عاشوا في وسط العرب السليقيين، ونقيس وضعهم اللغوي على الوضع اللغوي اليوناني القديم، أو نقيسه على الوضع الخاص باللهجات العامية قديماً وحديثاً وقد صارت العربية بالنسبة لها لا يحصل عليها إلا بال تلقين؟ ونعجب من موقف من اطلع على كتب القدامى جيداً ويحمل جميع هؤلاء العلماء هذه الغفلة الفظيعة: أن يكونوا غفلوا عن وجود لغة مشتركة منفصلة عن "لغات العرب" مثل ما كان موجوداً وما يزال موجوداً بين العاميات والفصحى ويتهمهم بالتخليط بينها في وصفهم للعربية وما يعدونه لهجات منفصلة عنها. أما أن يكون أسلوب القرآن والشعر مغايراً لأسلوب التخاطب اليومي، فهذا راجع إلى التفتن اللغوي وكيفية استعمال اللغة، لا إلى اللغة في كيانها الذاتي، ومن ذلك الاستعمال المعجز للغة في القرآن.

(٢) وإن شك شاك في صحة وجود هذه "اللغات" في القرآن والشعر فكأنه يكذب جميع القراء وكل النحاة واللغويين، معاذ الله. (يمكن أن يرجع فيما يخص معاني كلمة "لغة" إلى ما كتبناه في مقال "لغة" في دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الجديدة، ليدن).

الجاهليين إلى نهاية القرن الرابع)، وتنوعت بحسب الأماكن، فهذا مما لا شك فيه إلا أنها تكون مع ذلك لغة واحدة في مجملها؛ لأنها مكنت العربي السليقي الذي عاش في القرن الثاني أو الثالث من فهم ما يقوله الشاعر الجاهلي، وأن يفهم ما يقوله من كان ينتمي إلى قبيلة أخرى في مختلف أماكن الجزيرة العربية، اللهم إلا في بعض ما هو خاص بالجاهلية أو بالقبيلة المعنية، أو خاص بخطاب معين له قصد معين مثل ما جاء في القرآن من الألفاظ التي أحدثها الإسلام . أو ما طرأ من لفظ مُحدث فصيح، وغير ذلك . واعتمادهم على أغلبية الناطقين (عامة العرب / أكثرهم) الفصحاء مع احترامهم لما يكون أقل من ذلك، ولا يخالف النمط يجعل هذا المعيار موضوعياً؛ لأن اتساع رقعة الاستعمال بالنسبة للغة الواحدة هو الذي يضمن هذه الموضوعية، وقد أظهر سيويه وأصحابه تحرجاً عظيماً في ذلك، وأمثلة عبارة قالوها في ذلك هي: "ولو

قالت العرب : اضرب أي أفضل لقلته ولم يكن بد من متابعتهم " (١/٣٩٨) وهذه الأخرى: " فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تتكلم به العرب (٢/٨٩) وغير ذلك كثير .

٣- اختلاف النظرة إلى اللغة وما يترتب على ذلك من اختلاف في مناهج البحث (مذهب الوظيفية في البنية الأوربية)^(١):
اللغة وليدة وظيفتها البيانية

الوظيفة البيانية :

تحدّد الوظيفية اللغة وأبنيتها، كما هو معروف، بوظيفتها ليس إلا. وهذه الوظيفة عندها التبليغ والبيان (Communication)؛ فكل عنصر أو صفة لعنصر يساهم في تأدية هذه الوظيفة يجب أن يدخل في اعتبار الباحث اللغوي، وما لا دور له في ذلك فليس من ميدان البحث اللغوي؛ لأنه لا دخل له في عملية التبليغ، وإن كان له دور آخر مهم . فما له سهم في ذلك يسمونه: Relevant و (Pertinent بالفرنسية) أي المعبر في التحليل أو المعبر

(١) وأهم ممثل لهذه النزعة ، حلقة براغ المشهورة ومارتين . أما Hjelmslev الدانمركي فله نظرية صورية خاصة .

وظيفياً Functional أو الذي له دلالة كما يقول النحاة العرب . ويعثر الباحث في الخطاب على معلومات كثيرة لا تُحصى لا تأثير لها في تأدية المعنى وهذا هو الذي يتركه اللغوي^(١) لغيره من الباحثين غير اللغويين .

هذا كله صحيح إلا أن اللغة لا يمكن أن تحصر كلها في وظيفة التبليغ؛ إذ قد تصلح لأشياء كثيرة غير التبليغ وذلك كالتحليل للواقع (منه اللغة نفسها) والتأثير على المخاطب، وحمله على فعل معين وما يتعلق بالمنولوج، وما يحدث من كلام النفس، وغير ذلك كثير ثم إن هذه الوظيفة البيانية هي عند الوظيفيين في الحقيقة ، وظيفة العناصر اللفظية في التمييز بين معاني الكلام إذ المبدأ عندهم هو أن يتم تمايز المعاني بتمايز الألفاظ. وهذا

صحيح فلولا تباين الألفاظ لما حصل البيان عن المعاني إلا أن اللغة لا ينحصر فيها التباين إلا بتباين عناصرها في ذاتها^(٢) فهنا، علامات وأدلة في اللغة يمكن أن يرتفع بها اللبس إذا اتحدت الألفاظ، وذلك كالسياق عامة، وعلامات الإعراب، وكاختصاص الاسم بدخول حروف الجر عليه والوصف والإضافة وغيرها، واختصاص الفعل بدخول بعض الأدوات عليه وغير ذلك . ولهذا لا يجد المخاطب صعوبة في فهم الكثير من المشترك والمرادف . أما ظاهرتا الاشتراك والترادف، فهما سر النجاعة التي تتصف بها الألسنة البشرية^(٣) فكيف يمكن أن تحصر اللغة في وظيفتها البيانية، وأن تحصر هذه الأخيرة في تمييز الوحدات الصوتية وحدها بين المعاني ؟

(١) وذلك كالجرس الخاص بصوت شعص معين والنفحات الدالة على حالة نفسية معينة وغير ذلك.

(٢) ويقول مثل هذا النحاة الذين عرفوا منطلق أرسطو وأولهم في التاريخ هو أبو بكر بن السراج إلا الرماني كما يقال . قال في كتابه الموسوم بكتاب الاشتقاق: " الذي يوجه النظر على واضع كل لغة أن يخص كل لفظ بمعنى لأن الأسماء إنما جعلت لتدل على المعاني فحقها أن تختلف باختلاف المعاني (٢١) .

(٣) وهذا له علاقة باعتبارية اللغة ولولا ذلك للصق كل كلمة بمعناها الأصلي ولما استطاعت اللغة أن تعبر عن المسميات والمعاني الطارئة بل التصورات التي تحدث بعد في أذهان الناس . ومن المعروف أن اللسان البشري قادر أن يعبر عما لا وجود له حسا وعلا .

وقد بالغ الوظيفيون في قصر اهتمامهم على الوظيفة التمييزية لسدوات الألفاظ وحدها، حتى جعلوا بنية اللغة كلها متوقفة عليها، ومتولدة عنها، وهذا ما يخالفهم فيه الكثير من العلماء حتى ممن البنويين . ولهذا الموقف الوظيفي المغالي ومواقف أخرى مهمة سنراها تبعات خطيرة : منها النظرة التأملية غير الإجرائية التي امتازت بها البنوية ومنها التخطيط بين الوضع والاستعمال، أي بين اللغة كنظام وبنية وبين استعمال الناطقين لها في واقع الخطاب .

وأما البنويون الأمريكيون فإنهم لا يلجؤون أبداً إلى مفهوم الوظيفة لتحديد الوحدات اللغوية، ولا إلى المعنى للتمييز بين الوحدات الصوتية كأجناس ومختلف تأدياتها (allophones) كما سنراه^(١) أما موقف النجاة العرب من الإفسادة أو التبليغ فإنهم كانوا شديدي العناية بها إلا أنهم جعلوا لها، كعامل تفسير، ثلاثة ميادين:

الأول: هو مجموع الظواهر المتعلقة بإجراء

الخطاب (أو ما يسمى بدورة التخاطب) يحاولون فيه مثلاً أن يفسروا دور الألفاظ المسماة بالمبهما : أسماء الإشارة والضمائر والظروف (هي Shifters عند Jakobson) وهو شيء عظيم (أكثره يوجد في شروح كتاب سيويه وشروح أخرى مهمة). والثاني: هو ميدان البلاغة، ولا سيما في علم المعاني.

والثالث: هو ميدان تفسير الشواذ عن القياس .

هذا ولم يحاولوا أن يفسروا آليات تفرع البنى من أصولها، وبالتالي تفسير كيفية تولدها باللجوء إلى هذه الوظيفة .

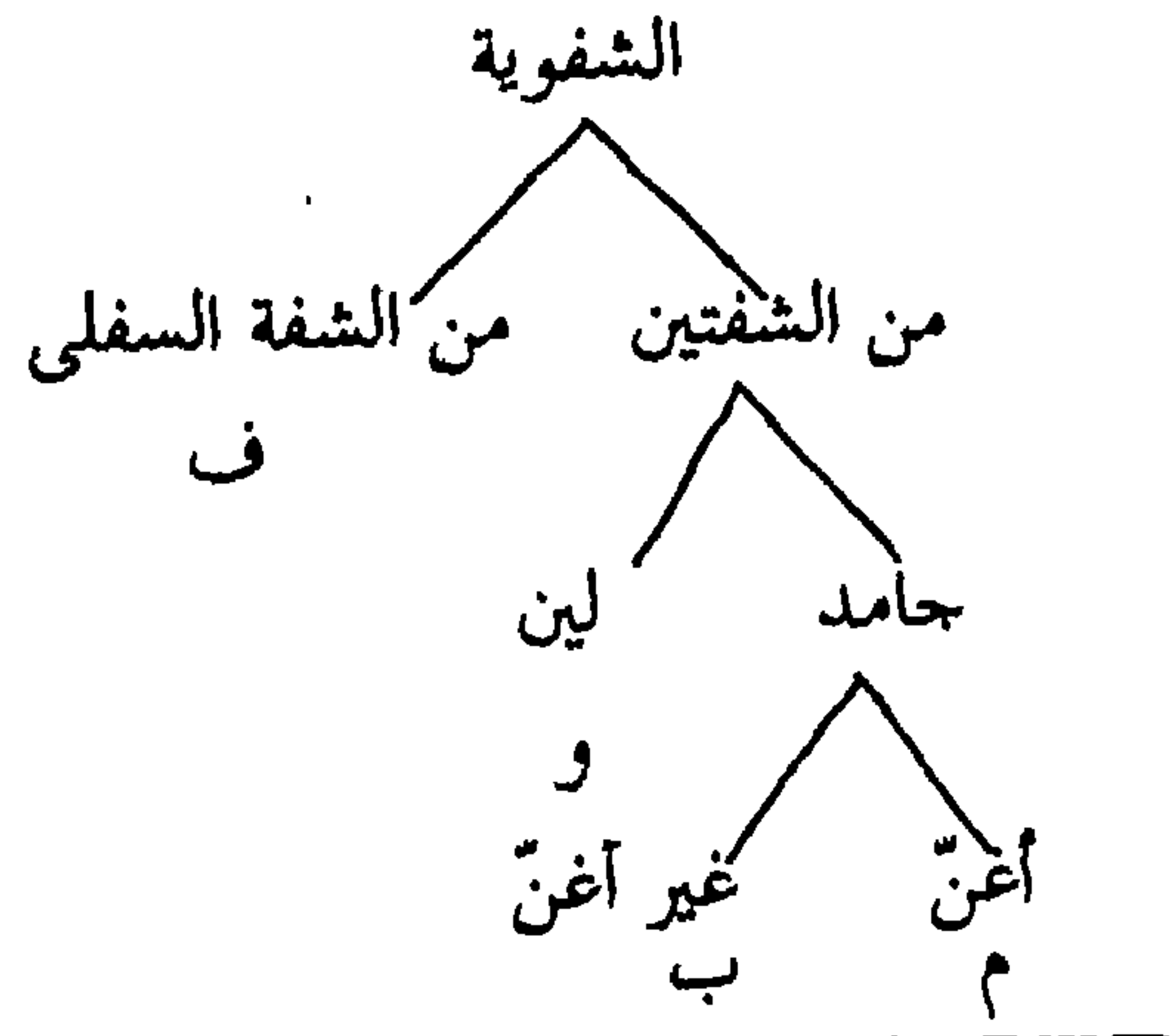
-الوضع والاستعمال عند البنويين وعند النحاة العرب :

يدعى الوصفيون البنويون بأن بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز كل عنصر عن العناصر الأخرى. فهو إذن نظام تمايزي أو تقابلي^(٢) محض (Oppositional system). وهذا

(١) ما نسميه بلومفيلد "Fonction" ليس هو الوظيفة إطلاقاً بل هو ما يسميه أتباعه بالـ Distribution انظر فيما يلي.

(٢) التقابل هنا هو مجرد التمايز، وليس هو التقابل الرياضي الذي هو تناظر.

يقتضي أن يكون كل عنصر مندرجًا في فئة يتميز فيها عن أفرادها بميزات خاصة (Features)، وكل فئة تدرج في فئة أوسع تتميز فيها عن غيرها بميزات أخرى، وهكذا حتى نصل إلى الجنس العام الذي يشملها كلها في مستواها. ولنأخذ مثال: الوحدات الصوتية^(١) في اللغة العربية، بل فئة منها تسمى الشفوية، فيمكن أن يرسم نظامها التمايزي على شكل شجرة كالتالي^(٢):



فهذا النظام التمايزي الجزئي هو عند هم بنية وتدرج بدورها في نظام تمايزي أوسع هو بنية المستوى الصوتي العربي . ولكونهم يقصرون البنية على النظام الاندراجي الانتمائي فإنهم لا يحددون هوية العناصر إلا بانتمائها إلى فئة معينة، وبالتالي يكون التحديد عندهم بالجنس والفصل فقط كما هو عند أرسطو تمامًا^(٣) فالفونيم - أو الوحدة الصوتية - هو مجموعة من الصفات المميزة كما يقولون. فالنظام كله وليد الوظيفة التمييزية .

أما المستوى الأعلى الخاص بالجملة فإن للبنوية الأمريكية المسماة بالاستغراقية أو القرائنية^(٤) طريقة خاصة أرقى كثيرًا من طريقة الأوربيين بالنسبة لهذا المستوى. يحاول أصحابها أن يكتشفوا بها بنية الجملة وهي كالتالي :

(١) هي التي يسميها العرب الحروف (وهذه الكلمة تدل على هذه الوحدات ورموزها الخطية بحسب السياق) وهي غير الأصوات في ذاتها لأن الحرف الواحد قد ينطق بكيفيات مختلفة بحسب التنوع الإقليمي أو تأثير الجوار كالجيم العربية مثلا وأنواع هذه الجيمات هي الـ (allophones أو Variants).

(٢) أو على شكل أفواس متداخلة [م/ب] و/ف أو شكل دوائر رياضية وغير ذلك .

(٣) التحليل التصنيفي إلى أجناس وأنواع متداخلة هو شيء معمول به في كل علم، وخاصة في علمي الحيوان والنبات، إلا أنه لا يكتفي بذلك العلماء في اكتشاف أسرار الكائنات .

(٤) Distributionalism وترجم بعضهم هذه الكلمة بالتوزيعية مع أن معنى Distribution هنا ليس هو التوزيع، بل مجموع القرائن التي يمكن أن يقترن بها عنصر لغوي في الكلام. (ويريد اللغويون الأمريكيون أن تحدد العناصر باستغراق جميع ما يمكن أن يحيط بها) .

يبحث اللغوي الأمريكي في الجملة التامة عن مكوناتها الكبرى، ثم يبحث في كل مكون منها عن مكوناته، وهكذا بالتدريج حتى يصل إلى المكونات الصغرى التي لا تقبل التحليل في مستوى العناصر الدالة (المورفيمات). أما على أي مقياس يجزئ هذه الأشياء إلى مكوناتها القريبة (Constituents Immediate) فهو المقياس الذي لا خلاف فيه المعروف عند جميع اللغويين من أقدم العصور إلى زماننا، وهو مقياس الاستبدال (permutation) أو (Commutation) أي إمكانية إقامة وحدة لغوية بل وحدات مقام قطعة من الكلام، لا يعرف هل هي وحدة أم لا وذلك كدليل على تكافؤهما وبالتالي على أن الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة، فهما إذن من قبيل واحد تماماً. إلا

أن الطريقة الأمريكية تشترط هنا - وهو شيء جديد - أن تكون الوحدة المقامة أصغر ما يمكن حتى يكون ذلك دليلاً على أن الجزء من الجملة، أو من كل المكونات التي تحتها هو، حقيقة، المكون القريب لها أي المباشر^(١). وقد رسم هذه العمليات التحزبية المتدرجة اللغوية الأمريكي هوكت فمثلاً على شكل علب (Boxes). فالجملة الإنجليزية: The boy opened his bag يمكن أن ترسم بنيتها حسب البنية الأمريكية هكذا:

(٢)	The	Boy	Opened	His	Bag	1	
		Boy	Opened	His	bag	2	
			Opened	His	Bag	3	
			Open	Ed	His	Bag	4
	The	Boy	Open	Ed	His	Bag	5

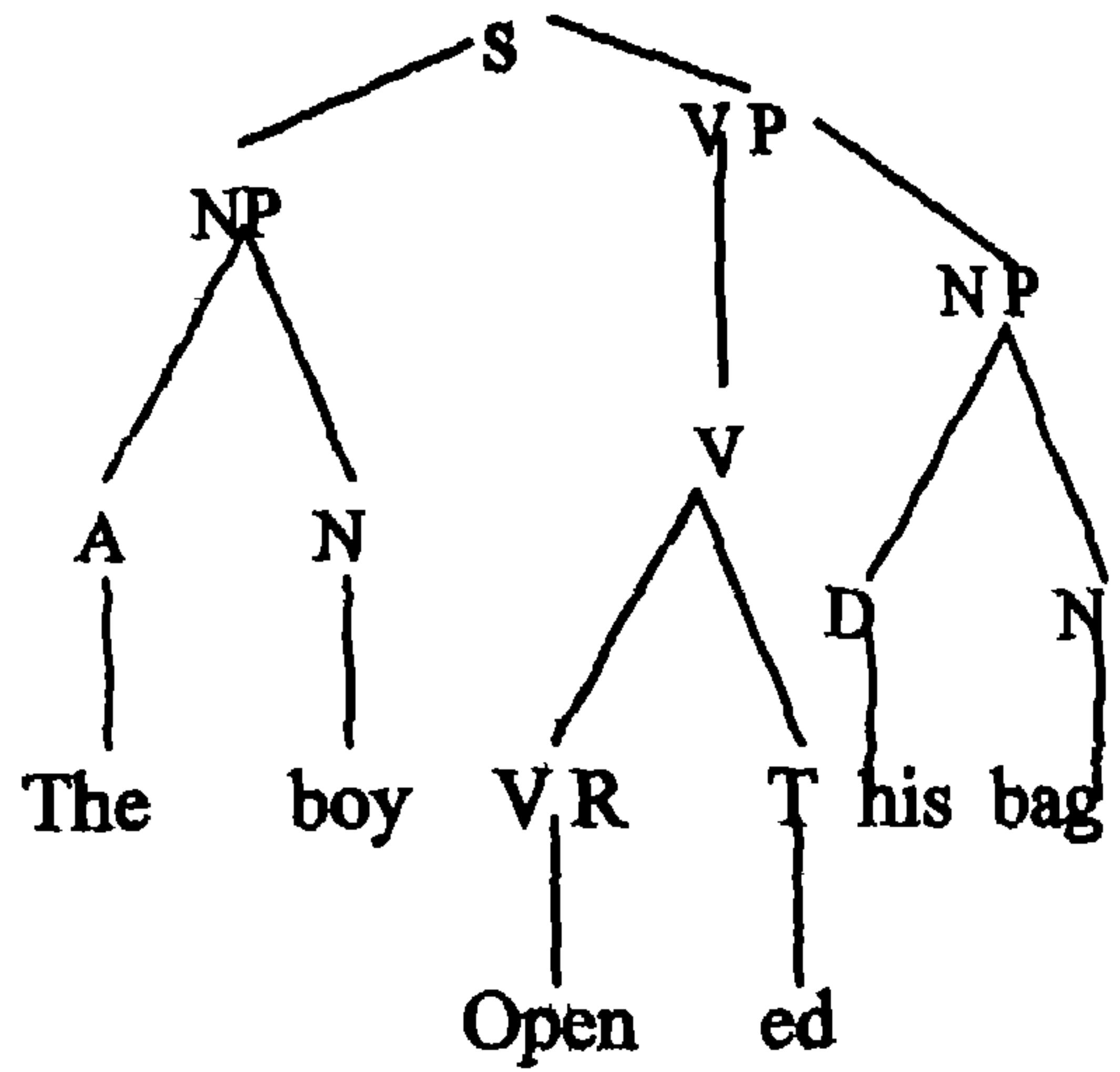
ويمكن أن يرسم هذا على شكل شجرة كما يفعله تشومسكي:

(١) شرح ذلك اللغوي الأمريكي ولس (Wells) في مقالة له نشرها في مجلة (23 Languages) (١٩٤٥) ص ١-١١.

(٢) يلاحظ الباحث أنه يوجد في المتنونة التي دوها (السماع عند العرب) جملة مثل John opened لوليس فيه إلا وحدتان فيبحث عما يكون مكافئاً منهما (Expansion) للأول ثم للثاني، وبذلك يستدل على أن the boy ثم opened his bag هما المكونان القريبان للجملة. أما المكون الأول فإنه مكافئ لـ That boy والثاني مكافئ لـ open the door وهكذا حتى يصل إلى أصغر المكونات، ويكشف عن بنية الجملة (كما يتصورونها) في الوقت نفسه أي بفضل التحليل على درجات.

البنية عند العلماء العرب : الوضع
والاستعمال عندهم

تختلف نظرة النحاة واللغويين القدامى العرب إلى اللغة عن نظرة البنويين لها في زماننا اختلافاً جوهرياً في عدة نقاط. فلئن كان يهتم كل طرف منهما بالنظام الداخلي للغة وما تقوم به اللغة من دور في الإفادة فإن النحاة الأولين قد ميزوا جيداً بين كل ما هو راجع إلى الوضع من جهة أي ما يخص اللفظ الموضوع للدلالة على معنى وهذا المعنى المدلول عليه باللفظ وحده، ومن ثم ما يخص بنية هذا اللفظ بقطع النظر عما يؤديه في واقع الخطاب (أي في حال من أحوال الخطاب الملموسة) ومن جهة أخرى ما هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل وهي الأغراض^(٢). وأكبر دليل على ذلك هو استنباطهم أولاً لبني الكلم والكلام بمناهج خاصة وما تسدل عليه في الوضع ثم التفاهم، بعد ذلك، إلى ما تصاب هذه



فهذه الرسوم تمثل عند البنويين الأمريكيين بنية هذه الجملة. والشجرة هي أمثل صورة لما قد سبق أن لاحظناه في مستوى الحروف (الحروف الشفوية) وهو الشكل الاندراجي المتداخل. وهذا الشكل ينطبق على كل ما يسميه البنويون Structure حتى عند تشومسكي الذي تبني التحليل إلى مكونات قريبة، وإن كان قد بين قصور هذا التحليل فصاحة من أجل ذلك صياغة منطقية^(١) النظرية التوليدية (وحاول أن يصلح هذا النقص بإضافة مفهوم التحويل وكان ذلك حادثاً حاسماً في اللسانيات الغربية .

(١) التحليل للغة هو الذي يصاغ هذه الصياغة لا اللغة نفسها كما قد يتصوره بعضهم .
(٢) فالأول يسميه اللغوي الفرنسي Benvenis-te الذي أدرك هذا الفرق جيداً (وكذلك مواطنه J. Gagnepain (ليس إلا) Sémilogique ويسمى الجانب الآخر بـ Sémantique (انظر مقاله: -

البنى من التغيير في الاستعمال بالحذف والقلب وإبدال وحدة بوحدة أخرى وغير ذلك وما يصاب به المعنى الوضعي من التغيير بسبب الاستعمال الذي يتصرف فيه الناطق بالمجاز والاستعارة والكنايمة، وغير ذلك . والدلالة في هذه الظواهر هي دلالة المعنى (معنى عند الجرجاني) . فلا يخلطون بين الدلالة الوضعية وبين غيرها كدلالة الحال ودلالة المعنى هذه (أو العقلية) في تحديدهم لبنى اللغة وكل ما يرجع إلى الوضع .

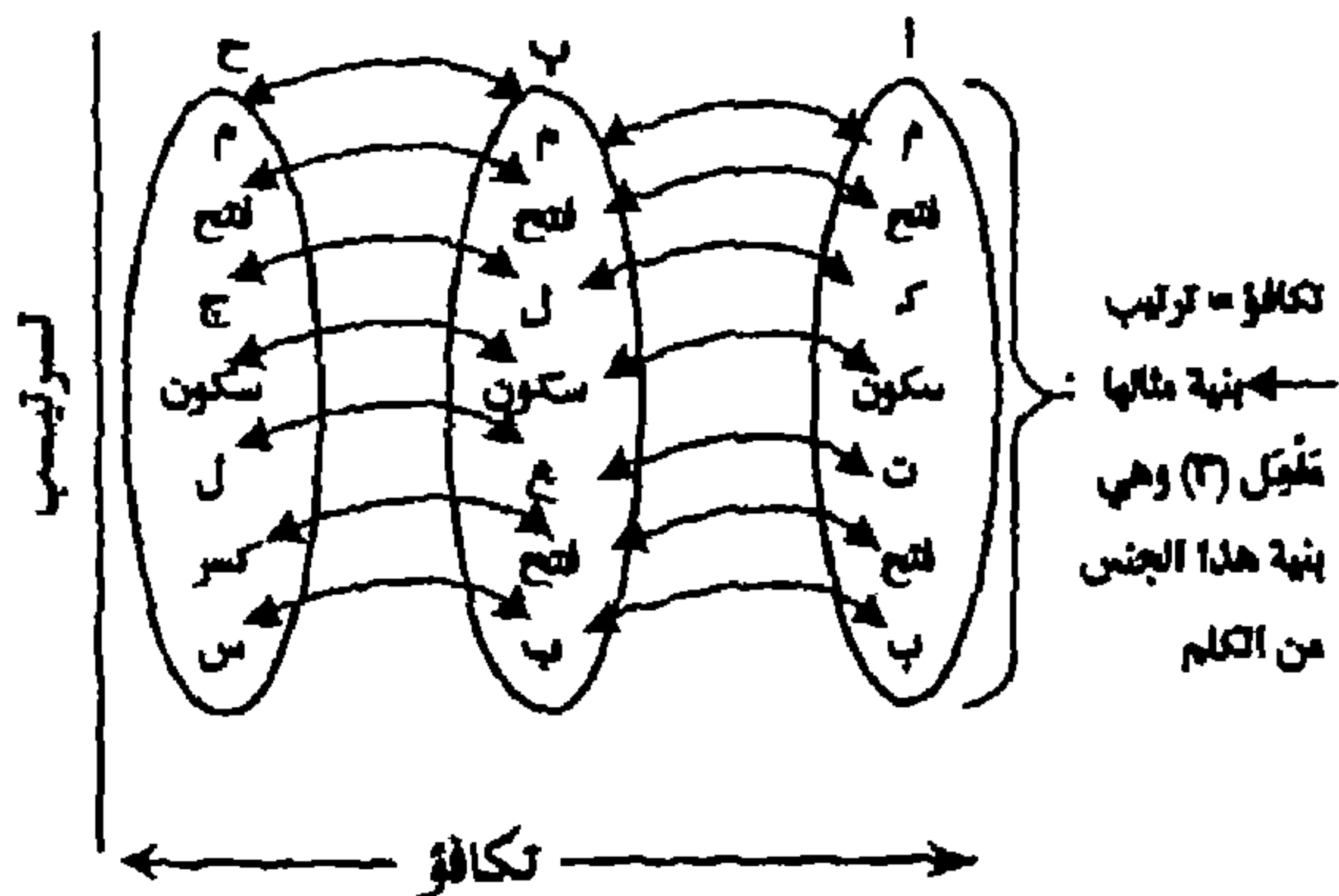
أما كيف يستنبطون البنى دون أن يلجؤوا إلى ظواهر التبليغ (وما البلاغة إلا النظر في ظواهر التبليغ الناجع لا في بُنى اللغة في ذاتها) فإن ذلك أساسه كله البحث عن " الجامع " أي عما يجمع بين أفراد الجنس الواحد ، بالاعتماد ليس على صفاتها المميزة فقط التي تجعلها تدرج في هذا

الجنس، وإنما بالنظر في هيئتها وزنتها . فكل هذه الأفراد التي تجمعها هيئتها تكون عندهم باباً وهي نظائر بعضها إزاء بعض؛ لأنه يوجد فيما بينها تناظر لا مجرد تشابه، إذ قد تختلف بعضها عن بعض اختلافًا شديدًا . وكلما اختلفت أكثر كان الجامع بينها - إن وجد - أعمق والبحث عنه أقرب إلى المنهج العلمي كما يتصوره علماء الفيزياء والأحياء في عصرنا هذا . ويلجؤون في ذلك إلى " حمل " هذه الأفراد بعضها على بعض ، وذلك يجعل كل جزء منها إزاء الجزء الذي يقابله في المرتبة ويعتمدون هنا ، مثل البنوية ، على مقياس التكافؤ وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث) . إلا أن البنوية تريد بذلك أن تعرف عن الجزء من الكلام، هل هو وحدة قائمة بنفسها (مورفيم أو فونيم كل في

- Sémiologie de la langue, probl. De ling. Générale, 1974 وقد وضع ذلك جيداً عبد القاهر الجرجاني قبلهما بقرون. وكل ذلك قد سبق إليه الخليل وسيبويه ولا يمكن أن تفهم أقوالهما في ميدان الدلالات إلا بتدبر ما قاله شراحهما أولاً وتلميذ هؤلاء وهو عبد القاهر (وقبله ابن جني أيضاً) (انظر كلام سيبويه . مثلاً في دلالات الفعل اللفظية والعقلية (١/١٥) . لابد من الالتفات إلى أن هذين العالمين هما من علماء اللسانيات وليس من المتخصصين في اللغة العربية. أما تشومسكي فهو كذلك إلا أن له اطلاعاً عميقاً على النحو العبري الذي حرر في القرون الوسطى بعد ظهور كتاب سيبويه .

مستواه) وبالتالي ما هو جنسه ^(١). أما النحاة العرب فيريدون أن يكشفوا ليس عن هوية الجزء وجنسه فقط وإنما عن مكانته ودوره في المجموعة من أجزاء العبارة التي ينحصر فيها ، فبذلك تتحدد هويته ليس بإدراجه في فئة بسيطة فقط وإنما ببنائه ، أو بتركيبه في مجموعة مرتبة ، لكل جزء منها موضع خاص يؤدي فيه عملاً وضعياً خاصاً ^(٢) وهذه المجموعة بهذا المعنى الرياضي هي ما يسمونه أباً وحاداً وقياساً، ورسمه وتمثيلة يسمى عندهم مثالا. ولكل مستوى من مستويات اللغة حدود خاصة به. لتأخذ مثلاً مستوى الكلم المتمكنة فحدودها ومثلها في هذا المستوى هو من قبيل البناء، ويعنون بذلك أن أجزاءها مبنية بعضها على بعض على مثال معين بحيث لا يمكن أن تحذف إلا بتلاشي الكلمة كلها. ويمكن أن تصور هذه العمليات الحملية في هذا المستوى

هكذا : أ = مكتب ⇔ ب = ملعب ⇔
 مجلس المثال الجامع = مفاعل



فالقياص والحد هنا ناتج عن انتماء كل من " مكتب " و "ملعب " و "مجلس " إلى جنس واحد هو اسم المكان الثلاثي، وفي الوقت نفسه من تواجد عناصر على ترتيب معين في كل واحد منها ولولا الترتيب المعين لما كان هناك قياس أو حد . ويؤدي هذا الحمل إلى تجريد رياضي لا يكتفي فيه بتجريد الصفات المشتركة الذي ينتج عنه الجنس (الفئة البسيطة) بل إلى بنية مجردة وهي مثال الكلمة، وتمثل فيها المتغيرات برموز ^(٣) (ف / ع / ل)

(١) وفي الوقت نفسه تُدرجها في صنف من أصناف الوحدات ودليلها في ذلك هو فقط تكافؤهما في المحور الاستبدالي (paradigmatic) مه أجزاء أخرى سبق أن عرفت كوحدة.
 (٢) بقطع النظر عما يمكن أن يؤديه مع المكونات الأخرى في الإفادة .
 (٣) مثل الرموز الرياضية تماماً (الفاء تمثل أي حرف صامت من العربية في المرتبة الأولى وهكذا)

والثوابت بالبقاء على أصلها .

ويستنبط النحاة حدّ الاسم وحدّ الفعل (أي الاسم والفعل بما يدخل على كل واحد منهما وهو مستوى ^(١) أعلى من الكلمة) بحد آخر . والفرق بين هذا الحدّ وما يخص الكلمة المفردة في ذاتها هو وجود عناصر في داخله لا تُبنى بعضها على بعض بل هي موصولة فقط لأنها " تدخل على الاسم المفرد أو الفعل وتخرج " كما يقول الخليل وذلك مثل أداة التعريف وحرف الجر (وقد ولم ولن بالنسبة للفعل) ^(٢) . وهناك فرق كبير جداً بين التحليل البنوي والتحليل العربي . فالبنويون ينطقون في هذا المستوى من الجملة ويقطعونها بالاعتماد على مبدأ الاستبدال مورفيما بحسب تسلسل

الكلام ^(٣) أو بالتجزئة إلى مكونات متداخلة كما هو الشأن عند الأمريكيين . أما العرب فينطقون من " أقل ما يتكلم به مفرداً " على حد تعبيرهم وهو العنصر الذي يمكن أن ينفرد في الكلام وبذلك يتأكد الباحث أنه وحدة من وحدات اللغة (مع أنه كلام مفيد) مثل " كتاب " في جواب " ما هذا ؟ " ثم ينظر ما هي العناصر التي تستطيع أن تدخل عليه يميناً وشمالاً ولا تغيره عن كونه اسماً واحداً . فهذه الزيادات المتتابعة يتحدد موضع كل عنصر طارئ وما يؤديه فيه، ومجموع هذه المواضع المرتبة تكون حدّ الاسم اللفظي (أي الصوري) لا كمفردة بل " كمجموعة تدخل عليه لوازمها وتخرج " . وقد اصطَلَحنا على

(١) هذا المستوى لم يتفطن له إلا J.Gagnepain الذي أشرنا إليه . وقد تنبه اللغويون الأمريكيون إلى أن الجملة ليست ناتجة عن تركيب مورفيما بل عن تركيب مجموعات تحتوي على مورفيما ولكنهم لم يحددوا مثلها كما فعله العرب .
(٢) ومثل " مقام " فيتضح بالحمل المشار إليه وبالرجوع إلى أصلها أن الواو قد قلبت حرف مد، فيبحثون عندئذٍ عن العلة أي عما صده عن وجهه على حد تعبير الخليل وغالباً ما يلجؤون في التعليل إلى ظاهري الاقتصاد والفرق أو طرد الباب وغير ذلك . ولا أدري لماذا يريد بعضهم أن تكون هذه العلة هي علل أرسطو الأربعة . وكذلك القياس النحوي فهو أبعد شيء عن السلوجسموس .

(٣) التحليل التسلسلي عند الوظيفيين دليل على تخليطهم في منهجهم بين الكلام parole وبين اللسان Langue على الرغم من أنهم من أتباع سوسور . أما اعتبار جميع البنويين الوحدات الدالة (المورفيما) كلها كقطع صوتية فهو أيضاً من هذا القبيل مع تعطنهم لوجود التبر وإلى أن للترتيب دلالة في جميع المستويات فهذا الذي سميته Linearism و Segmentalism هما طاغيان في البنية إلا في الاستغرافية الأمريكية بالنسبة إلى الأول أو في تحليلهم إلى مكونات غريبة (وكذلك عند اللغوي الفرنسي Tesnière) .

تكاثر	أمس	زيد منطلق	∅
		زيد منطلقاً	كان
	وهو راكب ظلماً	زيداً منطلق	إن
		زيداً منطلقاً	حسبت
أمس	زيد عمراً	ضرب	
	خالد عبد الله	رأى	
	ت عمراً	ضرب	
4	3	2	1

ترتيب

فيلاحظ أن مجموعة (١) تحتوي على عنصرين يتحكم فيهما عنصر آخر لفظياً ومعنى، فيسمونه عاملاً وتفطنوا إلى أن العامل في هذا المستوى لا يتقدم عليه أبداً المعمول الأول. (٣) ثم لاحظوا أن موضع العامل قد يكون فارغاً ويسمونه الابتداء،

تسميتها "لفظة" (اسمية أو فعلية) لإطلاق الرضى " اللفظة" على ما هو فوق الكلمة وتحت الكلام مباشرة .

أما مستوى الكلام (أو التركيب) فيبحث هاهنا أيضاً عن المثال المجرد الذي ينسني عليه أقل الكلام المركب، وذلك بمحمل كلام على آخر من جنسه (واجب وغير ذلك) (١). ومعنى ذلك أنهم ينطلقون هنا أيضاً من أقل ما يمكن أن يتكلم به لكن فيما هو فوق الاسم كما حددناه) . وذلك مثل: "زيد منطلق" وقام عبد الله. (٢) وينظر ما هي العناصر التي يمكن أن تدخل على ذلك دون أن تخرجه عن كونه كلاماً واحداً . وذلك مثل :

(١) الواجب عند سبويه هو المثبت أما غير الواجب فكالاتفهام والشرط وغيرهما.

(٢) أما مثل " قمت " أو " ضربته " فهو في الوقت نفسه لفظة فعلية وكلام مفيد.

(٣) فإذا حصل أن قُدم "زيد" على " قام " في مثل " قام زيد " تغيرت البنية والدليل على ذلك العمليات الحملية

التالية :

قام	زيد		
∅	زيد	قام	∅
∅	زيد	قام	أعوره ∅ علامة لفراغ الموضع من اللفظ كالاتبدء والضمير المستتر

بهذا الحمل استدل على أن الرفع مختلف في العبارتين أي على اختلاف البنية (المقتضب، ٤/١٢٨)

وقد يكون كلمة مفردة مثل "كان" و"إن" وأخواتهما، وقد يكون لفظة (اسم وفعل ولوازمها) وقد يكون تركيباً كاملاً، مثل: "أعلمت خالداً / زيداً منطلقاً".

ثم لاحظوا أن عنصراً رابعاً يمكن أن يُزاد إلا أنه موصول وليس مبنياً مع العناصر الثلاثة، وهو عنصر مخصص، ويدخل فيه المفعول فيه والمفعول لأجله والحال وغيرها. وبنية الجملة عندهم تتوقف أولاً على هذه الكيانات بهذه الصيغة، وثانياً على ما يحتوي عليه كل كيان منها (مفردة تنتمي إلى فئة خاصة ككان وإن وغيرها وما يترتب على ذلك من الأحكام) وثالثاً إلى ما تميزه العربية من التقديم والتأخير.

نستنتج مما سبق أن غاية البحث عند البنويين هي اكتشاف الوحدات التي تتكون منها اللغة وذلك بتحديد هويتها التي ليست عندهم إلا صفاتها الذاتية ثم تصنيفها وهذا التصنيف يُبنى على التمايز المتدرج من الجنس الأعلى إلى ما تحته وهو عندهم بنية. ويحصل هذا خاصة في مستوى الوحدات الصوتية^(١). أما ما فوقه فيحاولون فيه اكتشاف الوحدات الدالة بتحليل الكلام التحليل التقطيعي الاستبدالي إما بحسب تسلسل الكلام^(٢) كما عند الوظيفيين وإما بكيفية سلمية كما عند الأمريكيين^(٣).

والجدير بالملاحظة هو أن جميع البنويين لكونهم لا يريدون أن يتجاوزوا الوصف^(٤)

(١) ولهذا المحصر أكثر كلامهم في القنولوجية. ويتم الاكتشاف في هذا المستوى عندهم بإحصاء الحروف على محور

الاستبدال، ثم استخراج صفاتها الذاتية بمنهج المقابلة بين ما يسمونه بـ Minimal pairs مثل Kill/Gill.

(٢) وبين تشومسكي ما لهذا التحليل التسلسلي من النقص بصياغته على شكل سلاسل ماركوف (انظر مقاله :

Three Models for description of language, Readings in Math. Psych., 1965

(٣) وحاول هاريس شيخ تشومسكي وهو بنوي المذهب أن يعتمد في التحليل المؤدى إلى الوحدات على حصر

قرائنها فقط .

(٤) لا شك أن البنويين (الأوربيين خاصة) تأثروا بما تأثر بملذهب الإيجابية ويوصف بالـ Positive ويقصد منه

هذا النظر فيما هو واقع ثابت أو ما يمكن معانيته لا في الأشياء الخيالية والـميتافيزيقية أي الإيجابي المحسوس. ومن معاني

هذه الكلمة: "الوضعي" في مقابل الطبيعي ويطلق على القانون لأنه متواضع عليه وليس هذا هو المقصود هنا من

كلمة Positive .

فقد قصرُوا بحُثْمهم، في الحقيقة، على محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها كما تنبّه إلى ذلك تشومسكي فكان دراسة اللغة كلها مقصورة على فك رموز النص اللغوي^(١) ويؤدى ذلك إلى العناية بدور المخاطب وحده وتجاهل أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم. ولهذا حاول أصحاب النحو التوليدي التحويلي أن يعيدوا لسلوك المتكلم أهميته التي يستحقها، وخاصة محاولة التفسير لأهم ميزة تمتاز بها اللغة، وهي قدرة المتكلم على التصرف في بنى اللغة للتعبير عن أغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته، وبالتالي العبارات التي تنتمي إلى تلك اللغة وحدها. وهذا هو الذي يسميه سيوييه بالمستقيم الحسن. ويدخل فيه ما يستعمله عامة الناطقين أو الكثير منهم سواء أوافق.

القياس أم لم يوافق (لأنه قد يكون قياساً فرعياً قد طرأ وشاع) فالمعيار إذن ليس هو القياس بل الأكثر والأعراف والضابط لهما هو هذا القياس إذا اطرّد أو الشاذ عنه الذي شاع وكثر^(٢).

ويجب أن ننبّه إلى شيء مهم لم ينتبه إليه أصحاب المدرسة التوليديّة وهو أن التحليل البنوي هو من قبيل القسمة الأفلاطونية وأهم صفة تنصف بها هذه القسمة هي اندراج شيء في شيء (Inclusion) بينما التحليل العربي هو من قبيل القسمة التركيبية وهو إجراء شيء على شيء طرداً وعكساً (Bijection) . والقياس النحوي العربي جوهره هذا الإجراء ولا طرد ولا انعكاس في القسمة الأفلاطونية ؛ ولذلك فالقياس العربي أرقى كثيراً لأنه يكون دائماً ما يسمى في الرياضيات الحديثة زمرة (Group) . وكل

(١) أما الأمريكيون فكان لهم عذر وهو عدم فهم اللغوي منهم لجميع لغات الهنود الحمر .

(٢) وما أكثر ما يحصل من التخطيط في زماننا بين المعيار والقياس ، ثم بين أنواع من الشذوذ مع أن ابن جنى وقبله أبو علي والرماني وابن السراج قد بينوا كل ذلك جيداً كالشاذ عن القياس وهو كثير في الاستعمال والشاذ في الاستعمال وهو القليل والشاذ في الرواية لأنه رواه واحد أو غير ثقة أو خالف جميع الرواة مع أنه شاذ في القياس . كما أنه ينبغي أن نغيّر بين كثرة الشيء (أو قلته) في بابه وكثرته في ذاته أي شيوعه الجغرافي كما رأينا .

المنطق الأرسطوطاليسي مبني على ما
تتصف به هذه القسمة الأفلاطونية : حدّه
وقياسه (١).
وأما مفهوم التحويل فلا تعرفه البنية
(باستثناء هاريس وهو شاذ) وقد وفق
تشكومسكي في إحيائه وإدخاله في
النظرية اللغوية غير أنه لم يجعله الأساس في
كل شيء كما هو عند النحاة العرب
الأولين؛ وذلك لأن إجراء الشيء على
الشيء هو عين التحويل بما أن المحول
والمحول إليه متكافئان؛ فالتحويل (مع
عكسه) من وجهة نظر المنطق (الرياضي
الحديث) تكافؤ غير اندراجي وهو هذا
الذي يحصل عليه بالقياس (أما الاندراج
فلا يحصل به هذا التكافؤ). ثم التحويل
عند العرب تحويلان : هذا الذي يبحث به

عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب)
وهو الأهم.
وتحويل تفسر به الشواذ عن القياس . وهو
السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها
من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون
عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة
التي هي عليه أي بين صيغة مقدرة وبين
الصيغ الموجودة بالفعل في الاستعمال (٢)
وفي كلا الحالين يوجد أصل وفرع (أو
فروع) . أما الأصل الذي هو منطلق كل
تحويل فيقول عنه العرب: إنه " ما يُبنى عليه
ولا يُبنى هو على غيره " أو " ما يفرع
عليه الفروع " . (٣) فالبناء هنا أو التفريع
هو العملية التحويلية . ويمكن أن نقول
على إثر ما قالوه: إن الأصل هو الشيء
الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروع

(١) فكيف يجوز لنا أن نجعل من المفاهيم النحوية العربية التي هي نتيجة لهذا النوع من التحليل الإجرائي مفاهيم
يونانية ؟

(٢) وهو الذي ظهر عند تشومسكي في النظرية النمطية ويربط بين البنية العميقة (المقدرة) والبنية السطحية إلا
أن ذلك ينطبق في هذه النظرية على كل تحويل بخلاف النحو .

(٣) وقد يقترب منه التحويلي إلا أنه يجعل من البنية الاندراجية المنطلق للتحويلات على حين يجعل العرب
الأصل المنطلق منه أبسط الوحدات و"أقل ما يتكلم به مفرداً" والفرق كبير جداً إذ مجموعة التحويلات هي السني
تولد الوحدات نفسها بإحلالها مواضعها من البنية الجامعة .

مع زيادة، ولذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه؛ فهي تحتاج إلى علامة مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث، والمفرد بالنسبة إلى المثنى والجمع، والمبتدأ أو الخبر بالنسبة إلى الجملة التي تحتوي على زوائد عليهما، والمضارع بالنسبة إلى الماضي وغير ذلك، وهكذا نلاحظ أن الوحدات اللغوية والبنى

التي تدخل فيها " تولدها، عند العسرب " التحويلات نفسها بل المجموعات من التحويلات هي نفسها بسبب ترتيبها^(١).

عبد الرحمن الحاج صالح
عضو المجمع المراسل
من الجزائر

(١) ينبغي أن نميز بين هذا النحو العلمي الذي يكثر فيه التجريد والتحليل والنحو التعليمي الذي لا يراد منه إلا الاستعانة به على تحصيل الملكة اللغوية إلا أن هذا النحو هو نتيجة عن استثمار ما حققه النحو العلمي من جهة، وعلم تدريس اللغات من جهة أخرى.